الدولة عند التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان : دراسة تحليلية نقدية

م.م مرتضى رحم سلمان
أ.م.د بتول حسين علوان
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
murtdha.rehm@nahrainuniv.edu.iq
batuol.hussin@copolicy.uabagdad.edu.iq

الملخص:

تعد الدولة من الموضوعات الاساسية التي حظيت باهتمام المفكرين والباحثين وخاصة في الوقت الحديث والمعاصر ذلك لما لها من تأثير مباشر في حياة المجتمع البشري ، فهي تحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتصنيفها ان كانت قائمة على الرضا والقبول او على الاكراه والخضوع ، وقد اهتمت التيارات الفكرية السياسية المدنية في السودان اهتماماً كبيراً بالدولة ، إذ ترى هذه التيارات أهمية التعاون والتفاعل البناء بين المواطنين والحكومة ، وتشجع على المشاركة في عمليات صنع القرار والإسهام في تشكيل السياسات العامة للدولة .

الكلمات المفتاحية (الدولة ، التيارات المدنية ، التعددية ، السودان)

Citizenship at contemporary Islamic political intellectual trends in Sudan : a critical analytical study

Murtadha Raham Salman
Batool Hussain Alwan
Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Abstract:

The State is one of the basic topics that has received the attention of thinkers and researchers, especially in the modern and contemporary times, because of its direct impact on the life of human society. It determines the nature of the relationship between the ruler and the ruled and its classification, whether it is based on consent and acceptance or on coercion and submission. The state is a historical phenomenon that thinkers considered Researchers are an innate necessity for human society, and this necessity arises from society's need to live in peace and security. This is in addition to

being a tool for securing the basic necessities that make up human life and achieving justice by creating equal opportunities for all segments of society.

Keywords (The State , civil trends , pluralism , Sudan)

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة الدولة عند التيارات السياسية المدنية المعاصرة في السودان كونها من اهم الموضوعات التي تباينت حول دورها ووظيفتها وطبيعتها اراء المفكرين والباحثين في مختلف الاتجاهات ، وهذا الامر ينطبق على التيارات السياسية الفكرية في السودان سواء كانت مدنية ام اسلامية ، اذ سنركز على رؤية كل من الحزب الشيوعي السوداني وحزب الامة السوداني للدولة والتحولات التي يرونها ضرورية لتحقيق تنمية المجتمع ، فقد تبلورت فكرة الدولة عند الحزب الشيوعي السوداني منذ تأسيسه في مارس / آذار ١٩٤٦ ، كأول منظمة شيوعية في السودان والتي عرفت في حينه باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) ، وقد انضوت الحركة تحت مظلة الجبهة المعادية للاستعمار منذ عام ١٩٥٣ ، وشاركت في مسيرة الاستقلال السياسي للسودان منذ عام ١٩٥٦ ، لتحقيق الهدف الاسمى المتمثل في استقلال السودان وبناء الدولة الديمقراطية . اما حزب الامة فقد كان الهدف الاساس منذ نشأته هو السعي لاستقلال السودان وقد اختط الحزب صورة محددة لتلك الدولة تبدأ بالهوية وتنتقل الى مقومات الدولة من حيث نظام الحكم بها وسياستها الخارجية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي .

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية البحث بانه يسلط الضوء على على اطروحات الدولة عند التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في بلد متعدد دينيا وعرقيا مثل السودان ، عانى من الحروب والصراعات الداخلية على مدى عقود من الزمن .

اشكالية الدراسة :

تنطلق اشكالية الدراسة من تساؤل مركزي مفاده (هل كان للتيارات السياسية المدنية المعاصرة في السودان رؤية واحدة لطبيعة الدولة وهويتها ووظيفتها وعلاقاتها بمواطنيها ام كان هناك تباين في هذه الرؤى) ، ومن هذه الاشكالية تتفرع عدد من الاسئلة الفرعية :

١. ما هي اطروحات الدولة في فكر الحزب الشيوعي السوداني ؟

٢. ما هي اطروحات الدولة في فكر حزب الامة السوداني ؟

٣. ماهي ابرز الانتقادات الموجهة لاطروحات الدولة عند التيارات المدنية المعاصرة في السودان ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (طرحت التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان عدة اطروحات عن الدولة ، واتسمت اطروحاتها بين الالتزام بالاسس الديمقراطية من جهة ومخالفتها من جهة اخرى) .

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مطالب رئيسية وبالشكل الآتي :

المطلب الاول : الدولة في فكر الحزب الشيوعي السوداني .

المطلب الثاني : الدولة في فكر حزب الامة السوداني .

المطلب الثالث : نقد الدولة عند التيارات الفكرية السياسية الاسلامية المعاصرة في السودان .

المطلب الاول : الدولة في فكر الحزب الشيوعي السوداني :

يعد الحزب الشيوعي السوداني الدولة عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمع المدني المعاصر ، اذ يرى ان الدولة يجب أن تكون آلية تحقق العدالة الاجتماعية وتضمن توزيع الموارد بشكل عادل وتكافئ الفرص للجميع ، ويرمي الحزب إلى بناء دولة اشتراكية تعمل على إزالة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق توازن المصالح بين فئات المجتمع ، فقد رسم الحزب الشيوعي السوداني صورة محددة لتلك الدولة في الدساتير والمواثيق التي طرحها ، اذ بدت هوية تلك الدولة في مقدمة الصورة التي وضعها والتي انتقل بعدها الى مقومات تلك الدولة من حيث نظام الحكم فيها وسياستها الخارجية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي ، ونظامها الأمني والعسكري ، فالدولة عنده أداة لتحقيق التغيير الاجتماعي والثورة الشاملة ، وهي التي تتحكم في وسائل الإنتاج والثروة الوطنية وتعمل على توجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع [١] .

اولاً : هوية الدولة عند الحزب الشيوعي السوداني :

على خلاف ما كان متعارف عليه منذ القرن التاسع عشر من التمازج بين هوية الدولة والدين الاسلامي كأحد روافد الهوية الثقافية للسودان بمختلف فئاته وقبائله ، فقد وضع الحزب الشيوعي السوداني أساساً جديداً للعلاقة ما بين الدولة والدين في السودان من خلال رفع شعار " قدسية الدين ودنيوية السياسة "، والتي لم يرمِ خلالها للفصل ما بين الدين وهوية البلاد بقدر ما هدف الى إبراز قدسية الأديان ، والاعلاء من شأن مقاصدها ومن ثم الاستفادة منها في تدعيم الديمقراطية وعملية التغيير الاجتماعي ، وقد عبر الحزب عن ذلك في دستوره الذى أقره من خلال تأكيده " لا نؤسس لموقف جديد ، بشأن مسألة الدين والدولة ، بقدر ما نسعى لتطوير رؤيتنا التي تأسست على احترام حزبنا لمقدسات شعبنا وأديانه وفى القلب منها الإسلام والمسيحية ، باعتبارها مكوناً أساسيا من مكونات وعيه ووجدانه وهويته " [٢]. ويتضح من تلك المقولة موقف الحزب من الدين والدور الذى يؤديه في حياة الفرد والاسرة ، والحياه الروحية ، والقيم الأخلاقية ، على قاعدة من الاحترام والتسامح الديني في بلد متعدد الأديان والمعتقدات والمذاهب مثل السودان .

وغالبا ما كان الحزب وقادته يستعملون مفهوم القداسة للإشارة للدين والهوية الدينية والطائفة ، وفى هذا الإطار أوضح الحزب في أحد بياناته التي وجهها الى عموم الشعب السوداني نظرته للدين ومدى اصطباغ الهوية السودانية به وعلاقة الدين بالطائفية السياسية التي يرفضها الحزب جملة وتفصيلا ويرى أنها أحد أسباب عملية الاستقلال الوطني ، وجاء في بيانه " وبين القداسة والسياسة إلى أين يقودنا تقسيم الشعب إلى قسمين طائفي وغير طائفي؟ ألا يصح القول بوجود نقاط اتفاق بين أتباع القداسة وأتباع السياسة ؟ ألا يصح القول بوجود نقاط اتفاق بين الطائفيين وغير الطائفيين ؟ فإذا صح كل ذلك وهو في رأينا صحيح لماذا يحل الخلاف محل الاتفاق ؟ لماذا نختلف من أجل أنفسنا بدلا من أن نتفق من أجل بلادنا ؟ لننظر إلى جاراتنا من البلاد العربية وإلى أشقائنا من شعوب نفس البلدان ، إنها بلدان وشعوب بينها طوائف وأديان ومذاهب توجد بينها قداسة كما توجد بينها سياسة ولكن هل شغل القوم هناك أنفسهم بتأجيج الخلافات بين طوائفهم ومذاهبهم ومعتقداتهم ومقدساتهم " [٣] .

من هنا ينبع موقف الحزب الشيوعي السوداني المعارض لأي مسعى من أي قوة اجتماعية لاستغلال الدين سياسيا تحت دعاوى ومعيار الأغلبية والأقلية إذ أن هذا المعيار السياسي لا ينسحب

على قضايا المعتقد الديني ، إلا أنه وفي الوقت ذاته لا يرى الحزب الشيوعي في الدين عائقاً أمام التقدم الاجتماعي ، بعيدا عن طرفي الصراع والتي يعدها بين اتجاهين [٤] :

١. مشروع الدولة الدينية من جهة الذي يتخذ من قدسية الدين درعاً ايديولوجياً لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية دنيوية .

٢. مشروع الدولة المدنية الديمقراطية الذي يتطلع الى نظام حكم يراعي خصائص التعدد والتنوع التي يتميز بها السودان .

وعليه فأن الحزب الشيوعي السوداني يروج لفكرة دولة تشاركية تشمل المشاركة الشعبية وتعزز ديمقراطية الحكم ، ويؤمن بأهمية تمكين المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في صنع القرارات السياسية وتحديد سياستها العامة ، اذ تعد الدولة في فكر الحزب الشيوعي وكيلًا لإرادة الشعب وتمثيلهم ، وتسعى لتحقيق مصالحهم وتحقيق الديمقراطية الشعبية الشاملة .

ثانيا : نظام الحكم عند الحزب الشيوعي السوداني :

جاء مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني الذي قدم في مؤتمره الخامس عام ١٩٧١ ليرسخ مفهوم الحزب للدولة بمقوماتها الأساسية التي ترتكز على الديموقراطية بمفهومها الأشمل والأعم ، والاقتصاد كدعامة أساسية للنهوض بالدولة ، فضلا عن النظام الاداري المحكم الذى يراعي المساواة في الحقوق الممنوحة للأقاليم والأفراد ، ففيما يتعلق بالديموقراطية كأحد المقومات الأساسية في بناء الدولة ، رأى الحزب الشيوعي السوداني أن قيام التنظيمات النقابية للعمال والمزارعين والموظفين واتحادات الطلاب والنساء والشباب يعد مؤشرا أوليا نحو التأسيس لنظام ديمقراطي ، وللاستمرار في الارتقاء بالبناء الديموقراطي فذلك يتطلب الاعتراف بالتنوع والإصلاح الديمقراطي في جهاز الدولة والمجتمع والعدالة الانتقالية [٥] . فالتعدد والتنوع سمة تميز المجتمع السوداني بوصفه ضرورة لا غنى عنها لتأسيس المشروع الوحدوي للنهضة والتطور فهما يمثلان المكون العضوي للثقافة الوطنية ، وليس غريبا أن يتبنى الحزب الشيوعي السوداني قضية التنوع في ظل سعيه لارساء الديموقراطية ، فقد كانت له مواقفه منذ الخمسينيات عندما كان عندما منضوياً تحت مظلة الجبهة المعادية للاستعمار ، إذ تذكر مضابط جلسات مجلس النواب السوداني أن الحزب الشيوعي قد أرجع سبب تخلف المناطق

المهمشة والمتخلفة ، كان يقصد بها آنذاك المناطق الجنوبية ، الى السياسة الاستعمارية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الانجليزي اتجاه السودان [٦] .

وقد طرح الحزب الشيوعي فكرة ما أسماه " الديمقراطية التعددية " التي رأى فيها بديلا لنظام الحزب الواحد متمثلة في الحقوق السياسية للجماهير وديمقراطية النظام السياسي للدولة بما يعنى إكساب الديمقراطية محتواها الاجتماعي ، ومن هنا رأى الحزب الشيوعي السوداني أن تعدد التكوين الاقتصادي والاجتماعي والقومي ، والتباين في تطور القطاعات الإنتاجية للسودان يشكل الأساس المادي والموضوعي لتعدد الأحزاب والكيانات السياسية في السودان [٧] . وقد أشار الحزب في برنامج دستوره الى ضرورة السعي نحو عملية الإصلاح الديمقراطي في جهاز الدولة والمجتمع لانتقال السودان من دولة الحزب الى دولة الوطن ، ومن الدولة الدينية إلى الدولة المدنية ، والفصل بين السلطات الثلاث وضمان ممارسة التعددية الحزبية والتداول الديمقراطي للسلطة وحيوية الحراك الديمقراطي في ظل دستور ديمقراطي ويأتي ذلك من خلال :

١. الاتفاق على دستور موحد لعموم السودان شماله وجنوبه يصدر عن جمعية تأسيسية منتخبة ، وقد كان للحزب الشيوعي رؤيته الخاصة لذلك الدستور منذ اليوم الأول للاستقلال عندما نادى من خلال الجبهة المعادية للاستعمار التي كان ينضوي تحت مظلتها آنذاك ، ولعل ابرز المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور الذي نادى به الحزب الشيوعي هي أن يكون مستمدا من مصالح الشعب ومعبرا عن ارادته ، وأن يكون هدفه البعيد جعل أجهزة الدولة أجهزة ديموقراطية ، وأن يتيح للشعب مراقبة تلك الاجهزة ومحاسبة ممثليه ، وأن يشرك الشعب في الحكم وأن يضمن حريته في الاعتقاد والمعتقدات السياسية والدينية ، وأن يضمن حقوق العمال ضمانا شاملا ، وانتهاج سياسة خارجية تتسم بالتوازن وترمى لتحقيق مصلحة الشعب وجوب العمل على إصدار عدة قوانين ديمقراطية لتنظيم عمل الهيئات القضائية استنادا على قواعد العدالة وضمان استقلال القضاء مهنياً وإدارياً ومالياً ، وضمان استقلال القضاة عند أداء مهامهم وتوفير سبل التدريب المتواصل على مستجدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي [٨] .

٢. تنظيم العمل النقابي من خلال إصدار قانون ديمقراطي يضمن تكوين النقابات واستقلالها وحرية الانضمام إليها ودعم ديمقراطيتها من حيث الهيكلة والأداء ، وحظر التدخل الحكومي والحزبي في شؤونها ، وحظر المساس بقياداتها النقابية ، والعمل على سن وتشريع القوانين المنظمة لعمل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والصحافة والاعلام وفق مبدأ الإباحة الذى يضمن حق التنظيم والتعبير [٩] .

٣. الابتعاد بالخدمة المدنية وتقلد المناصب في الدولة عن هيمنة الحزب الواحد ، وإعادة تنظيمها على أسس قومية تراعي مبادئ الكفاية والمؤهل والمنافسة ، مع إلزام شاغلي تلك المناصب بتقديم إقرارات الذمة المالية عند توليهم لمناصبهم ، ضمانا لعدم استغلالهم لمواقعهم الوظيفية في تحقيق امتيازات خاصة [١٠] .

ثالثاً : النظام الاداري عند الحزب الشيوعي السوداني :

طرح الحزب الشيوعي السوداني رؤيته للنظام الإداري للدولة وحدده في إطار أن السودان جمهورية برلمانية اتحادية ، وبمقتضى ذلك يتوجب إعادة تقسيم هيكل الدولة الإداري على قاعدة المديريات التسع للأقاليم كما يأتي :

١. تؤسس في الأقاليم الشمالية برلمانات وحكومات إقليمية ولكل برلمان الحق في إنشاء أي عدد من الولايات في إقليمه [١١] .

٢. تؤسس مجالس للحكم المحلي (بلدية وريفية) بالانتخاب الحر المباشر على أن تكون عضويتها تطوعية ، وتتولى أجهزة الحكم المحلي والإقليمي سلطة الإشراف على مرافق الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، وللناخبين الحق في سحب الثقة عن نائبهم في البرلمان الاتحادي أو الإقليمي أو المحلي [١٢] .

رابعاً : النظام الاقتصادي عند الحزب الشيوعي السوداني :

اقترنت رؤية الحزب الشيوعي لمفهوم الدولة في السودان بأنماء الاقتصاد الوطني الذى تتعدد قطاعاته وتتنوع بدعم ما أطلق عليه " البديل الوطني الديمقراطي " من خلال توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية ، ويتم تحقيق ذلك باتخاذ الوسائل الآتية [١٣] :

١. اعتماد التكنولوجيا الحديثة التي سيتم توطينها والقاعدة التكنولوجية الوطنية التي يتوجب انشاؤها .
٢. الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الخارجية في تحقيق التنمية وصولا الى تحقيق نوع من الفائض الاقتصادي في ظل استراتيجية للتنمية الوطنية الديمقراطية .
٣. الحد من الإنفاق العسكري والإنفاق الحكومي على الأجهزة الأمنية والإدارية ، وضبط النظام المصرفي وصناديق الادخار ، واتباع سياسة ضريبية عادلة غير منحازة لفئة على حساب فئة أخرى .
٤. إعادة توزيع الدخل القومي المتمثل في ميزانية الدولة وفقاً لأولويات استراتيجية التنمية الوطنية الديمقراطية .

ولكى يتم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الديمقراطية ومن ثم النماء الاقتصادي الوطني برز الدور الاقتصادي الفاعل لكل من الدولة الذى تطلب ليس فقط وضع الاستراتيجية والسياسات وخطط التنمية والإشراف عليهما بل الإسهام أيضاً وبفاعلية في النشاط الإنتاجي، والقطاع الخاص الوطني الذى يعد أحد الدعامات الرئيسة لعملية التنمية الوطنية الديمقراطية، تلك العملية لا يتعارض الدور الاقتصادي النشط للدولة فيها مع الدور المهم للقطاع الخاص الوطني ولن يقتصر الأمر على القطاعين السابقين ، بل سيتعداهما الى مشاركة " القطاع التعاوني الديمقراطي"، مع عدم استبعاد الأشكال والأنماط الأخرى للملكية كالملكية المختلطة وملكية رأس المال الأجنبي والملكيات الصغيرة إذ إن لكل منها دوره المميز في عملية التنمية الوطنية الديمقراطية [١٤] . ومن الناحية العملية يجب وضع قضية التصنيع على رأس أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الديمقراطية بالنظر الى ان أن التصنيع يشكل جوهر التنمية ، يليه الصناعات التحويلية التي تعد بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها عملية توطين وتطوير التكنولوجيا ، ثم قطاع البترول الذى يتطلب العمل على التخلص من حالة الضبابية التي تسيطر على قطاع المعلومات الخاصة به واتاحتها للرأي العام ، خاصة ما يتعلق منها بالاتفاقيات المعقودة مع الشركات الأجنبية وإلغاء كل أشكال احتكار كوادر الحزب الحاكم للوظائف المتاحة في هذا القطاع ، والسعي لاستثمار عائدات هذا القطاع في تمويل التنمية ورفع مستوى معيشة

المواطنين في ظل سيطرة الدولة على القطاع المصرفي ، والحرص على تشجيع القطاع الوطني الخاص للاستثمار في هذا القطاع [١٥] .

كما أشار الحزب في برنامجه إلى ضرورة العمل على الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأفريقية والعربية وغيرها من البلدان النامية ، لدعم التجارة الخارجية وذلك باستغلال المزايا النسبية التي يتمتع بها السودان والسعي لتطوير القاعدة الإنتاجية ، والحرص على الانضمام الى التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية ، فضلاً عن تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي الوطني الديمقراطي الذى يعد شرطاً ضرورياً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، ويتأتى ذلك من خلال الإصلاح الديموقراطي في نظم حيازة الأرض ، فضلاً عن اصلاح نظم استعمال وتشغيل الأرض [١٦] .

مما تقدم يتبين لنا إن رؤية الحزب الشيوعي السوداني للدولة ترتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الاستدامة والمصلحة العامة ، وتعزيز دور الدولة في تحقيق الرفاهية والحقوق الأساسية للمواطنين ، والعمل على تحقيق التحول الثوري والاجتماعي الشامل من خلال إصلاحات هيكلية وتنمية اقتصادية تعزز المشاركة الشعبية وتحقق التوزيع العادل للثروة والموارد .

المطلب الثاني : الدولة في فكر حزب الامة السوداني :

كان الهدف الاساسي لحزب الأمة السوداني منذ نشأته وتأسيسه متمثلا في القاعدة الأصيلة التي تؤكد على أن السودان للسودانيين ، وعلية فلا مناص من السعي لاستقلال تلك الدولة وقد اختط الحزب صورة محددة لتلك الدولة تبدأ بالهوية وتنتقل الى مقومات الدولة من حيث نظام الحكم بها وسياستها الخارجية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي ونظامها العسكري والهدف من انشائه وتطويره .

اولاً : هوية الدولة عند حزب الامة السوداني :

من حيث الهوية فقد ارتبط مفهوم الدولة لدى حزب الأمة منذ تأسيسه بالدين الاسلامي ، تلك الظاهرة التي كانت نتاجا لتفاعل الإسلام مع الواقع المحلي الذى يربط بين دور الإسلام السياسي والدولة الإسلامية ، والتي أفرزت دولة دينها الاسلام متعددة اللغات والثقافات والأعراق [١٧] . وقد أكد ذلك الطرح ما قاله زعيم حزب الامة السيد (الصادق المهدي) في اطار رؤيته الاصلاحية عندما قال "

الإسلام امتزج بما سبقه من ثقافات محلية " [١٨] . وكان ذلك في سياق حديثه عن الاسلام الصوفي الذى يميز المجتمع السوداني عن غيره من المجتمعات عندما ذكر أنه بالرغم من انتشار الإسلام في السودان وتأثر أبنائه باللغة العربية ، إلا أن آثار تراث الثقافة السودانية الأصلية المميزة لقبائله ومناطقه ظلت مترسخة في الوجدان السوداني ، فمنها النوبي المسيحي حيث مناطق الشمال والوسط ، والبجاوي الكوشي في مناطق الشرق وبعض مناطق الوسط ، ومنها الزنجي النيلي في مختلف المناطق

وبطبيعة الحال فقد اختلفت الصورة التي رسمها مفكرو ومنظرو حزب الأمة للإسلام والدولة الاسلامية في السودان عن الصورة والنمط الذى طرحته بعض الحركات الإسلامية السودانية قديما وحديثا ، فلم يدع الحزب الى التغيير الشامل للمجتمع السوداني ليصبح مجتمعا إسلاميا بمفهوم تلك الحركات ، لذلك لم يحاول في أثناء مدة حكمه فرض الشريعة الإسلامية فرضا جبريا بالرغم من تدين المجتمع السوداني تدينا فطريا ، مستنداً على فكرة ارتباط المجتمع بالواقع المحلي الحي الذى لا يعتمد على استيراد الأفكار الحركية من مجتمعات أخرى ، وحتى عند تعامله مع بعض الشعارات مثل شعار الإسلام دين ودولة ، فقد كان فهمه قائما على عدم وجود تعارض بين التشريعات القائمة وبين الشريعة الإسلامية وهذا

ما دعاه في معظم الأوقات إلى تبني تصورات مختلفة للحل الإسلامي مثل نهج الصحوة [١٩] .

واستنادا على ما طرح ببرنامج الحزب عام ١٩٤٥ لمفهوم الدولة الذى استند فيه على ثبات واستقرار الهوية الاسلامية للدولة ، فقد عرض الحزب رؤاه وأفكاره بنظرة جديدة أشمل وأعم لمفهومه للدولة من خلال برنامجه نحو آفاق جديدة الصادر عام ١٩٦٥ والذي يعد تتويج للبرامج السابقة خاصة بعد اجتيازه شوطا كبيرا في ممارسة العمل السياسي ، ذلك البرنامج الذى أعطى صورة واضحة عن أفكار الحزب تجاه كافة قضايا السودان خاصة مفهوم الدولة والحكم [٢٠] .

من جانب اخر ارتكز حزب الامة السوداني في طرحه لهوية الدولة في السودان على ثلاثة مصادر اساسية للتشريع تمثلت تلك المصادر في [٢١] :

١. التشريع الإسلامي (حيث الهوية الاسلامية للدولة) .
٢. المصادر الوضعية التي لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية .
٣. المصادر العرفية المستمدة من التقاليد السودانية الأصيلة .

وقد عكست تلك الرؤية التركيب الاجتماعي للسودان الذى يضم بين جنباته ديانات ومعتقدات تتباين من منطقة لأخرى فبات من الضروري أن يكون التشريع مراعياً لمختلف التباينات .

ثانياً : نظام الحكم عند حزب الامة السوداني :

فيما يتعلق بنظام الحكم أشار برنامج الحزب الصادر عام ١٩٦٥ إلى أن الشكل الأمثل للحكم الديمقراطي الذي يحقق الاستقرار للسودان في ظل حالة التنوع العصبي القبلي والعنصري والطائفي ، يتمثل في النظام الجمهوري الرئاسي الذى يعتمد على اختيار الشعب لرئيسه ورمز وحدته اختيارا شعبيا مباشرا ليتولى مسؤولية ادارة شؤون البلاد لمدة زمنية يحددها الدستور، وفقا لنظام دستوري مستقر وعلى أن يتولى التشريع (مجلس نيابي) يختاره الشعب يكون مسؤولاً عن سن القوانين والتشريعات ، وينظم الدستور العلاقة ما بين الرئيس المنتخب والمجلس النيابي [٢٢] . ويؤكد حزب الأمة السوداني أن نظام الحكم في الدولة يجب أن يكون نظاماً ديمقراطيا حقيقياً ، إذ يشارك المواطنون في صنع القرارات السياسية ويمارسون حقوقهم السياسية بحرية ، ويعتقد أن الشفافية والمساءلة وحكم القانون هي عناصر أساسية في بناء دولة ديمقراطية ، فالدولة يجب أن تتمتع بالشرعية السياسية حيث تتأسس سلطتها على قاعدة شرعية تتمثل في إرادة الشعب والاحترام الكامل لحقوقه [٢٣] .

من جانب آخر يؤكد الحزب على أهمية بناء مؤسسات للدولة قوية وفعالة ، فالدولة يجب أن تكون لها سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة ، وأنها يجب أن تضمن الحفاظ على حقوق المواطنين وتعزز حكم القانون والعدالة في المجتمع [٢٤] .

ثالثاً : النظام الاداري عند حزب الامة السوداني :

نظرا لترامي أطراف السودان جغرافيا وتباين عاداته وتقاليده والاوضاع المحيطة بكل عنصر من عناصره السكانية ، فقد ارتأى حزب الأمة من خلال ما طرحه في برامجه المختلفة أن يكون النظام الإداري اللامركزي هو النمط المتبع في ادارة المناطق المختلفة المكونة للدولة الموحدة ، ففي ظل هذا النمط من اللامركزية يقوم المواطنون على مستوى المركز والمدن والمديريات بتصريف شؤونهم المحلية تصريفا تاما بمعرفتهم وإشراف من وزارة الحكومات المحلية ، على أن يتم تعميم وتطوير المجالس المحلية لتشمل أرجاء السودان جميعاً وأن تكون ممثلة تمثيلا حقيقياً لمختلف الشرائح والتجمعات السكانية [٢٥] .

وفي الاطار نفسه قدم حزب الامة اقتراح برنامج لتطوير نظام الحكم المحلي بحيث يقوم على ثلاثة عناصر [٢٦] :

١. التنفيذيون : الذين يسعون إلى عدم تركيز السلطة في أيديهم بل عليهم إشراك أعضاء المجلس
٢. اعضاء المجالس المحلية : كممثلين لمواطنيهم .
٣. مسؤولو الإدارة الأهلية : وهؤلاء يجب أن يكونوا من ذوى المؤهلات العلمية لتولي وظائف الإدارة الأهلية وألا يتم توليهم لتلك الوظائف بنظام التوارث ، بل بالاختيار المبني على الديمقراطية .

رابعاً : النظام الاقتصادي عند حزب الامة السوداني :

اكد حزب الأمة على أهمية الشأن الاقتصادي كركيزة أساسية من مقومات الدولة من خلال تطوير البلاد اقتصاديا لرفع دخل الفرد السوداني إلى المستوى الذي يكفل له المأكل والملبس والمسكن والدواء والمواصلات والتعليم ، مع ضرورة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وعدم السماح للأفراد أو الجماعات بأي نوع من الاستغلال أو الاحتكار ، حفاظا على حق المواطن السوداني في الحصول على ما يكفي حاجته وأن يحصل كل عامل على حقه كاملا غير منقوص مقابل ما يبذله من جهد في عمله [٢٧] . والعمل على تحرير النشاط الاقتصادي من التبعية الأجنبية والسعي للتنسيق لتحقيق نوع من التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة ، ولتحقيق الأهداف السابقة ، فقد كانت رؤية الحزب أن يتم تفعيل النشاط الاقتصادي في عموم السودان في نطاق ثلاثة قطاعات رئيسة تتمثل في [٢٨] :

١. قطاع عام تملكه وتديره الدولة ويشمل الخدمات العامة .
٢. قطاع تعاوني ويشمل المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية الاستهلاكية والخدمات التجارية
٣. قطاع خاص يُعنى بالمشروعات الزراعية والصناعات الخفيفة والتجارة الخارجية .

مما تقدم يتضح إن رؤية حزب الامة للشأن الاقتصادي كأحد مقومات الدولة استندت على امتلاك السودان للموارد والثروات الطبيعية ، وعليه اكد على ضرورة استغلالها بالتخطيط الاقتصادي والبحوث العلمية في ظل نظام حكم يتسم بالاستقرار الذي يشيع جوا من الأمان لرأس المال .

خامساً : السياسية الخارجية عند حزب الامة السوداني :

ولاستكمال مقومات الدولة على أساس من الاستقلالية فقد رأى الحزب ضرورة استقلال السياسة الخارجية للسودان الموحد ، وأن تضع نصب أعينها رعاية مصالح السودان وأمنه الخارجي والذى ينعكس من ثم على أمنه الداخلي في المقام الأول ، وقد حدد حزب الامة الخطوات التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك في [٢٩] :

١. بدءاً بالتعاون مع الدول المجاورة والصديقة في حفظ السلم والأمن الدولي والاقليمي .
٢. انتهاج سياسة الحياد التام في الصراع ما بين النظامين الرأسمالي والشيوعي .
٣. العمل على تشجيع التضامن الأفريقي الآسيوي .

وقد ترجم الحزب تلك الخطوات واقعيا في أثناء ممارساته للحكم خلال الاوقات المحدودة التي تولى خلالها سدة الحكم [*] وتشكيل الحكومة في السودان ، ففي مجال السياسة الخارجية بني الحزب سياسته في العلاقات الخارجية على مبدأ المعاملة بالمثل التي تحقق مصلحة السودان والسودانيين وترعى استقلال وسيادة الدولة رعاية كاملة ، ولم يقدم الحزب على أي خطوات من شأنها أن تُعد تدخلاً في شؤون الدول الأخرى [٣٠] . من جانب آخر يؤكد حزب الأمة إن الدولة تعد عاملاً أساسيًا في تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية ، فالدولة يجب أن تعمل على حماية المصالح الوطنية وتعزيز العلاقات الخارجية القوية وأنها يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقلالية القرار الوطني وحمايته [٣١] .

سادساً : النظام التعليمي عند حزب الامة السوداني :

أولى حزب الامة التعليم رعاية خاصة نظرا لأهميته في بناء الدولة السودانية على أسس ترتكز على العلم ، ومن ابرز الخطوات التي اكد عليها الحزب هي [٣٢] :

١. ضرورة القضاء على الأمية وخضوع التعليم لنوع من التخطيط يتماشى وحاجة البلاد .
٢. ضرورة توحيد نمط التعليم السائد في السودان وخضوع التعليم الجامعي لإدارة مستقلة .
٣. ضرورة التخلص من الازدواجية في التعليم والمتمثلة في المدارس التقليدية والمعاهد الدينية .
٤. ضرورة الموازنة بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني .

من جانب آخر يؤمن حزب الامة السوداني بأن الدولة يجب أن تؤدي دورًا فعالًا في تعزيز التعليم والثقافة والعلوم في المجتمع ، ويرى أن تطوير القدرات البشرية وتعزيز العلوم والتكنولوجيا يعدان أساسيين في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة [٣٣] .

مما سبق يتضح ان رؤية حزب الأمة السوداني للدولة تكون شاملة وقوية وعادلة وتحمل مسؤولية تحقيق التقدم والتطور في جوانب الحياة جميعاً الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، فالدولة تعد أداة أساسية لتحقيق تطلعات المواطنين وتحقيق الازدهار والتقدم في السودان ، هذا فضلاً عن أن الدولة تؤدي دورًا حاسمًا في تعزيز القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع ، وان هدف الدولة في فكر حزب الأمة هو توفير بيئة تشجع الحوار والتفاعل الثقافي بين مختلف المجموعات الاجتماعية والاثنية .

المطلب الثالث : نقد الدولة عند التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان :

بدايةً لا بد لنا من الأشارة الى أن التيارات الفكرية المدنية في السودان بمجملها كانت تمثل أمتدادت فكرية لأحزاب يسارية غربية ، ولم تكن نتاج للواقع الذي نشأت فيه من ثم فأن النقص والقصور كان سمة واضحة تعتري تلك التيارات وتنأى بها عن الواقع المراد التعاطي معه . واذا ما أردنا تحليل مسارات عمل التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان ونقدها ، نرى أنفسنا أمام أختلالات هيكلية وقصور بنيوي وفجوة واسعة ما بين التنظير والممارسة بالنسبة لتلك التيارات .

كما ان هنالك خلل واضح في فهم وتفسير الأفكار المتبناة من تلك التيارات المدنية ، وتناقض صريح فيما يخص أسقاط تلك الأفكار والرؤى على أرض الواقع ، ولا غرابة في ذلك اذا ما علمنا أن مصدر تلك الأفكار مشوش وغير واضح الى الدرجة التي تجعل من تلك الأفكار مزيج ما بين الأمنيات والطموحات دون وجود آليات واضحة وعملية لتحقيقها .

مثالٌ على ذلك لم يقل (ماركس) بكيفية تبني الاشتراكية ولم يتحدث عن أنموذج محدد سوى الأفكار ، العامة لذلك ظهرت بعده اجتهادات مختلفة حول كيفية تطبيقها ، وظهرت مذاهب وتيارات متعددة ماركسية واشتراكية ، ورأينا اشتراكية صينية واشتراكية سوفييتية واشتراكية رومانية ويوغسلافية وغيرها ، وكلها كانت ذات طابع قومي ، ولكن لم تحصل ثورات اشتراكية في أي من الدول الصناعية المتقدمة التي اجتاحتها الثورات في القرن التاسع عشر في أوربا (الثورة الصناعية الأولى والثانية) كما

تنبأ (ماركس) ، والذي حصل هو أن أول نموذج لتطبيق الماركسية كان في دولة متخلفة رأسمالياً وهي روسيا عام ١٩١٧ ، وبناء الاتحاد السوفييتي الذي جاء انهياره بعد سبعين عاماً مدوياً أمام الرأسمالية التي استطاعت بالرغم من ما تنطوي عليه من ظلم واستغلال أن تجدد نفسها وتتجاوز أزمتها [٣٤] .

كذلك لا بد من التذكير أن النظرية الماركسية والثورات الاشتراكية كانت قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وعلى مدار عشرات السنين ، قد ألهبت حماس المظلومين في العالم بوصفها أداة لتغيير واقعهم البائس من خلال فهم قوانين تطور المجتمع وتحقيق الحلم القديم للإنسان وتطلعه إلى مجتمع مثالي يتحقق فيه العدل والسعادة ، وفي القرن العشرين قامت ثورات عديدة اجتماعية وسياسية وحركات تحرر وطني ضد الأنظمة الرأسمالية وضد الإمبريالية والاستعمار ، بوحي من هذه النظرية وبتأثير مبدأ حق تقرير المصير الذي طرحه الرئيس الأمريكي السابق (وودرو ويلسون)، في أوائل القرن العشرين ، وأضْفَت هذه النظرية عمقاً على البنية الفكرية لهذه الحركات [٣٥] . ولكن التجربة العملية لتطبيق الاشتراكية الماركسية في العديد من بلدان العالم وأهمها روسيا أو الاتحاد السوفييتي سابقاً أثبتت عدم واقعية هذا الطرح ، وتبين فيما بعد قصورات في النظرية وفي التطبيق ، بالرغم من دورها المهم في كشف تناقضات النظام الليبرالي الرأسمالي وإجبار هذا النظام على إدخال تحسينات في ممارساته لصالح الطبقة العاملة والفئات الضعيفة لكن دون ان يضطر الى اتخاذ خطوات أكثر جذرية لإلغاء الاستغلال الفاحش .

ولم يكن الحزب الشيوعي السوداني استثناءً من هذه القاعدة إذ لم تكن الرؤية واضحة لديهم لا فيما يخص طبيعة الصراعات السياسية الدائرة ولا هوية الدولة التي ينادون بها ويسعون لتطبيق انموذجها ، إذ نرى أن أزمته الحقيقة هي أزمة فكرية عميقة ، فالحزب يجمع خليط بين الليبرالية والماركسية بطريقة تسبب تشوش حاد وضياع للوجهة الاستراتيجية . فمنذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان الحزب يُمثل توجهاً يسارياً ، بعد ذلك وتحديداً منذ سبعينيات القرن الماضي تحول الحزب الى ليبرالي ، وقبل نموذج الديمقراطية الليبرالية ثم تحالف مع كل القوى الليبرالية وعملت كوادره في منظمات عالمية ، ثم فجأة تبنى منهج عمل أقرب لفكرة تقوم على الماركسية اللينينية وخلايا العمال ، لكنه في المقابل منعدم الوجود تماما في طبقات العمال ، من ثم نرى الحزب يتبنى واجهات السياسة الجديدة جميعها في زمن العولمة ، والجمهور المصنوع من العولمة والسوشيال ميديا [٣٦] . جمهور

مختلف تماما عن مفهوم الجماهير المستخدم في الأدبيات الشيوعية ومن ثم بات الحزب الشيوعي في مأزق نظري وفكري ومنهجي وعملي .

جنباً الى جنب نرى أن الحزب الذى نشأ من مواقع البديل للقوى التقليدية والرجعية في المجتمع _ فئات ناهضة في المجتمع السوداني _ وباستناده على فكر وتنظيم حديث ، ما لبث ان دخل في ازمات عميقة ومستحكمة بل وتكاد تكون مستعصية ، في اغلب محاور فكره وبنيته واساليب عمله وتكوين وعمل قيادته [٣٧] . فالفكر الماركسي والذى كان يفترض ان يكون منهجاً للبحث تحول الى شرط انتساب للحزب ، والى منظومة افكار جامدة ، والى بضع شعارات لم تجرِ سودنتها او لم يتم معالجة علاقتها بالواقع وفي ظل سيادة الستالينية والجمود على الفكر الماركسي (اللينيني) عالمياً ومحلياً ، فان الاطار الفكري الذي اتى به الحزب، قد تحول من ايجابية الى سلبية ، ومن مصدر تفكير وتجديد تحول الى كابح يحول دون إيجاد رؤية واقعية ناجعة قابلة للتطبيق .

أما بنية الحزب التنظيمية المركزية والتي ترمي الى بناء حزب حديدي من طراز جديد على النمط اللينيني ، فقد نجحت في ضمان بقاء الحزب بالرغم من الاخفاقات والانتكاسات الا انها أعاقت نمو الحزب ، وعطلت انفتاحه نحو الجماهير فاتسعت الهوة ما بين رؤية الحزب الفكرية والسياسية ، وقدرته على التأثير في الاحداث وصنعها من جهة ، وبين حجمه العددي البسيط وتأييده الجماهيري الضيق من الجهة الأخرى ، فكان واحداً من الاحزاب الوطنية المؤثرة ، ولكن حصيلته من دعم الجماهير في العملية الانتخابية كادت تكون صفراً [٣٨] .

وفي الاطار نفسه لا يمكننا القفز على الاختلاف الفكري العميق بين الحزب الشيوعي السوداني والتيار السياسي الاسلامي ، إذ يتجاوز الاختلاف بين هذين التيارين الموجودين منذ ظهور الحركة الوطنية السياسية في البلاد في أربعينيات القرن العشرين . الرأي السياسي فهو اختلاف في الاعتقاد وفي فهم كلّ منهما للحرية وممارستها وتطبيقها ، وبناء الدولة ومؤسساتها [٣٩] . وكل من التيارين يتهم الآخر بعدم إيمانه بهذه المفاهيم ، ما يشير إلى الفوارق الكبيرة بينهما مع تباعد خطوط الالتقاء . وأكد هذا الأمر المتحدث الرسمي باسم الحزب الشيوعي السوداني (فتحي فضل) بقوله " نحن والإسلاميون على طرفي نقيض في كل شيء بيننا مسافات فكرية شاسعة . فعندما تكوّنت الحركة السياسية السودانية في نهاية أربعينيات القرن العشرين وما تبعها من تأسيس مؤتمر الخريجين الذي

وحّد القوى السياسية ، كان تنظيم الإخوان المسلمين منفرداً ، وقسّم الحركة الطلابية التي تشكّلت آنذاك كنواة لمناهضة الاستعمار ، واعتبرنا هذا الفعل غير وطني ولم نستغربه من تنظيم تنتشر أحاديث عن صلاته بالاستخبارات البريطانية منذ تكوينه لهذا السبب ، فإننا منذ ذلك الوقت لم نضع أيدينا مع الإخوان وإذا كنّا توافقنا واتّفقنا على استقلال السودان ، فإن بيننا بحوراً ومسافات " [٤٠] .

على مستوى الممارسة وفي اطار تحليلنا ونقدنا لمفهوم الدولة عند التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان لاسيما الحزب الشيوعي ، نستطيع تأشير الآتي :

اولاً : التأسيس للفكر الشمولي ومعاداة الديمقراطية الليبرالية وتغييب الديمقراطية الحزبية : لقد كان للحزب الشيوعي السوداني السبق في التأسيس للفكر الشمولي في السودان ، وإدخال مفاهيم معادية للديمقراطية الليبرالية مقتبسة من الفكر والتجربة والممارسة الستالينية ، مثل مفاهيم ديكتاتورية البروليتاريا ، والدور الطليعي للحزب ، والحزب الحديدي ، والمركزية الديمقراطية ، وهي مفاهيم لا تنسجم مع التجربة الديمقراطية ولا مع مفهوم الحزب كمؤسسة مدنية ولا مع بناء دولة مؤسسات حقيقة [٤١] .

وقد ارتبط هذا الأمر بتغييب أسس الديمقراطية الحزبية في داخله واسهم بذلك في تقليص الفضاء الديمقراطي في داخل مؤسساته [٤٢] . ومن ثم تحجيمه داخل المجتمع ومن مظاهر ذلك عدم السماح بتعدد المنابر في الحزب ومعاملة كل اختلاف كأنه تكتل وانقسام ، ومطاردة المختلفين والمستقيلين والخارجين عن الحزب بحملات الدعاية السوداء واغتيال الشخصية وطرد الأعضاء وتشويه مواقفهم استنادا على خلافات سياسية وفكرية ، مثل السكرتير العام الأول السابق (عبد الوهاب زين العابدين) ، والسكرتير الثاني السابق (عوض عبد الرازق) و(الخاتم عدلان) وغيرهم ، ايضا عدم الالتزام بمقررات الوثائق الحاكمة الحزبية ، وعدم مناقشة السياسات الجوهرية للحزب مع القاعدة الحزبية وتعيين القيادات في المجال المركزي والمحلي ، وتغييب وتأخير المؤتمرات العامة الحزبية إذ عقدت خمسة مؤتمرات خلال سبعين عاماً هي عمر الحزب في حين تفرض لائحة الحزب أن يقوم بعقد المؤتمر مرة كل أربعة أعوام ، وكذلك انعدام وجود مؤسسات الرقابة الحزبية أو الهيئات القضائية الحزبية المستقلة ، والتي يمكن أن يرجع لها الأعضاء المتضررون أو مؤسسات النظام الديمقراطي [٤٣]ثانياً : استغلال وتحريف دور الحركة النقابية ومؤسسات المجتمع المدني : إذ أدى الحزب

الشيوعي دوراً خطيراً في استغلال الحركة النقابية كذراع مساند له ، الأمر الذي أدى لحرفها عن دورها المطلبي الأساسي ، والى إدخال الصراعات الحزبية والأيديولوجية في داخلها ، كما أدى إلى انفضاض قطاعات واسعة من عضويتها عنها ، احتجاجا على تحزبها الصارخ والى تهميش دورها في الحياة العامة . إن هذا النهج الذي مورس في نقابات العمال واتحادات المزارعين والمهنيين والطلاب ... الخ ، قد تم نقله الى منظمات المجتمع المدني المختلفة والتي كان يتوسل بها الشيوعيون للضغط على خصومهم ، ولتمرير خطهم السياسي الذي لم يستطيعوا تمريره بوزنهم الجماهيري والبرلماني الضعيف ، بل استعمالها وسيلة للتعيش وقد اضعف ذلك من مصداقية هذه المؤسسات ، وجعل الأحزاب الأخرى تتسابق إلى ممارسة الاستغلال نفسه [٤٤] .

ثالثاً : إدخال الجيش في السياسة وتنظيم الانقلابات العسكرية ودعم الأنظمة العسكرية : كان الحزب الشيوعي من أوائل الأحزاب السياسية التي اخترقت الجيش السوداني ، وبدأت في تكوين خلايا سرية لها في داخله ، اذ إن التنظيم العسكري الشيوعي الذي تأسس في مطلع الخمسينيات دعم الاتجاهات الانقلابية داخل الحزب وفى الجيش وشارك في عدد من الانقلابات كما نظم بعضها ، وهو ما يؤكده مؤرخ الحزب (محمد سعيد القدال) بقوله " وكان للحزب الشيوعي دور في كل المحاولات الانقلابية التي تمت، والتي انتهت بالفشل وبالإعدام والسجن والتشريد للعناصر الوطنية في الجيش " [٤٥] . كما شجعت تلك الممارسات الأحزاب الأخرى على اختراق الجيش ، فبدأت الأحزاب الأخرى من بعثيين وناصريين واسلاميين في بناء تنظيماتها السرية داخل الجيش ، بل واستغل الاسلاميون حقيقة الاختراق الشيوعي للجيش لتبرير تنظيماتهم واختراقهم وانقلابهم اللاحق ، كما دعم الحزب الشيوعي نظام مايو منذ بدايته الأولى وحتى عام ١٩٧٠ إذ القى الحزب الشيوعي كل ثقله في تأييد نظام مايو في تلك المدة .

رابعاً : الانكفاء والتخبط وسط حركة المعارضة الوطنية : إذ تقاعس الحزب الشيوعي مرتين عن حماية النظام الديمقراطي الذي كان طرفا فيه ، وذلك في عامي (١٩٦٩) و(١٩٨٩) حيث لم تكشف القيادة عن الانقلابين بالرغم من علمها بهما ، وفي الاولى قال الرائد (مأمون عوض أبو زيد) " نحن نحفظ للحزب الشيوعي أخلاقه، لم يفش الأسرار رغم رفضهم للانقلاب، فشاركوا في التنفيذ " ، أما الثانية فقد كشف تفاصيلها (الخاتم عدلان) في خطاب استقالته من الحزب الشيوعي [٤٦] . كما سار الحزب

الشيوعي ومنذ عام ١٩٧٧ في تحالفات مكشوفة مع القوى الطائفية والرجعية في المجتمع ، مثل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي _ وهما الحزبان المسؤولان عن إجهاض الديمقراطية الثالثة _ بل ولم يتورع عن التحالف مع الحركة الاسلامية ، وهي مهندسة انقلاب الانقاذ .

خامساً : التراجع الفكري والاجتماعي عن مواقع التغيير : نتيجة للصدمة التي اصابت الشيوعيين عند حل حزبهم في عام ١٩٦٥ وبعد الاضعاف المستمر لهم منذ عام ١٩٧١ ، ونتيجة لتحالفهم مع القوى القديمة في المجتمع ، تراجع الشيوعيون عن برنامج التغيير الجذري للمجتمع السوداني ، وتخلوا عن شعارات العدالة الاجتماعية والقومية ومحاربة الطائفية وعن شعارات العلمانية ومساواة المرأة ... الخ ، وتحولوا تحت قياداتهم القديمة الى حزب تقليدي آخر يتراجع امام التيارات الرجعية في المجتمع بغير انتظام .

على الجانب الآخر، وفيما يخص حزب الامة السوداني فلم يكن أفضل حالاً من الأحزاب الأخرى ضمن التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان ، من حيث الابتعاد عن مبادئه الأساسية (التنظير) من جهة ، والتطبيق (الممارسة) على أرض الواقع من جهة اخرى . إذ كانت الانقسامات والصراعات الحزبية ابرز سمات الأداء الحزبي لحزب الأمة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، وكانت هذه الظاهرة متفاقمة لدرجة شلت الأحزاب [٤٧] . الفاعلة آنذاك عن أي إنجاز اقتصادي او تنموي في تلك الحقبة والأهم من ذلك انها شلت حزب الأمة عن بلورة عقد سياسي اجتماعي متفق عليه بين السودانيين ، فاستقرار السودان يتطلب حسم كثير من القضايا على أساس التراضي الوطني وليس على أساس منطق الأغلبية والأقلية .

ووثَق الدكتور (منصور خالد) في الجزء الأول من كتابه (النخبة السودانية وإدمان الفشل) لتلك الانقسامات والصراعات منذ بداية الثورة، وذهب الى ان محورها لم يكن ما أسماه بـ (جوهر الحكم) بل كان الأطماع السلطوية ، وفي هذا السياق يقول " عكفت الأحزاب متحدة ومؤتلفة لوضع الدستور ، ولم يكن بين جمعهم هذا كله (أمة ، اتحاديين ، شعب ديمقراطي) خلاف حول المشكلات المشتجرة في ذلك الدستور ، كلهم كان يدعو لإسلامية الدستور وكلهم كان ينكر حق القوى الحديثة في التمثيل النيابي ، فما هو مبرر الخلاف والصراع فيما بينهم إذن ؟ أن الصراع الدائر يومذاك كله كان صراعا

بين رجال يقفون في خندق واحد على المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي والمستوى الطبقي، إلا انهم كانوا يتصارعون جميعا على حصصهم من الكعكة السلطوية " [٤٨] .

ووفقاً للطرح أعلاه نستطيع ان نؤشر ابتعاد حزب الامة السوداني عن المبادئ الاساسية الحاكمة لبناء الدولة والتي كان ينادي بها مفكروه منذ نشأته ، إذ شهدت السنوات التي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ استغلالاً للدين من قبل الحزب وأقحامه في الصراع السياسي بصورة كبيرة ، وتحديداً في صراع الأحزاب الحاكمة (الأمة والوطني الاتحادي) مع الحزب الشيوعي السوداني ، وعلى خلفية هذا الصراع وتنامي تأثير الحركة الاسلامية على الأحزاب الحاكمة ، جاء مشروع الدستور لعام ١٩٦٨ ينص في مادته الأولى على أن " السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية على هدى الإسلام " [٤٩] . ونص في مادته الثالثة على ان " الإسلام هو دين الدولة الرسمي " [٥٠] . وكانت الحركة الاسلامية قد رفعت مذكرة للجنة الدستور داعية فيها الى ترجيح الالتزام بالدستور الإسلامي ، لأن الجمهور في السودان جمهور مسلم ، ولهذا لا بد ان يمثل دستور السودان قيمه ، لاسيما وأن الإسلام يُمثل (عقيدة أهل السودان) وبخلاف كل الأديان الأخرى ، هو دين ودولة يأمر بالحكم بما أنزل الله [٥١] . وقد كان هذا الطرح بعيداً كل البعد عن برنامج حزب الامة الذي أصدره في عام ١٩٦٥ (نحو آفاق جديدة) ، والذي لم يرد فيه أي اشارة الى أن المجتمع السوداني مجتمعا إسلامياً خالصاً ، ولم يُشر الى فرض الشريعة الإسلامية فرضاً جبرياً .

وفي الاطار نفسه شهدت المدة اللاحقة لثورة أكتوبر تراجعاً كبيراً في موقف الحزب الذي اتسم في عهد الديمقراطية الأولى بقدر من العقلانية والحرص على الوحدة الوطنية ، ففي بدايات عهد الاستقلال (١٩٥٦ _ ١٩٥٨) لم يستخدم حزب الأمة الدين كأداة في الصراع السياسي من قبل الأحزاب السياسية ذات الثقل والتأثير (حزب الأمة ، الوطني الاتحادي ، حزب الشعب الديمقراطي) فلم يشهد ذلك العهد حديث عن دولة إسلامية يحكمها دستور إسلامي وتطبق فيها الشريعة الإسلامية ، بل كانت قيادات الأحزاب الكبيرة حريصة على إبقاء الدين بعيدا عن الصراعات السياسية ، صحيح لم يخلُ ذلك العهد تماما من دعوات ومطالبات بأسلمة الدستور ، و(الحكم بما أنزل الله) فقد طالب مشايخ المعهد العلمي بأن يتم تمثيلهم في (اللجنة القومية للدستور) التي أرسلوا لها رسالةً اكدوا فيها ان كل دستور لا يستمد من الشريعة الإسلامية فهو حكم بغير ما أنزل الله ، ولذا فهو حكم باطل بمقتضى

قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) [*] . كما طالب هؤلاء المشايخ زعماء الأحزاب ومشايخ الطرق الصوفية وزعماء العشائر بمساندتهم في تلك الدعوة ، ولكن لم تستجب القيادات السياسية والقيادات الدينية لتلك الدعوة، وعندما تحدث (بابكر كرار) _ وهو من الاخوان المسلمين _ عن الدستور الإسلامي في مداولات اللجنة القومية الثانية للدستور، رد عليه (محمد صالح الشنقيطي) _ وهو من حزب الأمة _ رئيس اللجنة بأن " الحديث عن الدستور الإسلامي حديث غوغائي " [٥٢] . لكن وبعد ثورة أكتوبر وبالضد من الحزب الشيوعي كان حزب الامة من الداعمين الأساسيين لفكرة تبني دستوراً أسلاميا ، الأمر الذي أشر مفارقة تعكس خللاً كبيراً في السياسة السودانية ، ألا وهي انعدام المبدئية في قضايا استراتيجية بطبيعتها لا تحتمل التلاعب والمساومات الآنية .

ولابد من الاشارة هنا الى أن فكرة (الدستور الإسلامي) [٥٣] . بالنسبة لحزب الأمة لم تكن أولوية في أجندته السياسية ، بالرغم من ان قاعدته الاجتماعية هي طائفة الأنصار ، ورغم ان مؤسس وراعي الحزب هو الإمام (عبد الرحمن المهدي) إمام الأنصار إلا ان مؤسسي حزب الأمة الأوائل من مثقفين وتكنوقراط اختطوا للحزب نهجا أقرب ما يكون للعلمانية [٥٤] . اما بعد ثورة أكتوبر فقد تبلور في حزب الأمة توجه أسلاموي يمثل الإمام (الهادي المهدي) نسخته التقليدية المحافظة ، ويمثل السيد (الصادق المهدي) نسخته التجديدية الحديثة .

وبقراءة متأنية لتاريخ تلك الحقبة وما تلاها نستطيع استنتاج ان ذلك التوجه الإسلاموي لحزب الأمة لم يكن مفيداً لا للإسلام ولا للدولة السودانية ، إذ لم يتبلور في ذلك الحين بل وحتى هذه اللحظة مشروع سياسي واضح ومفهوم مستمد من الاسلام له قدرة على مجابهة إشكالات الواقع السوداني ، فذلك التوجه الاسلاموي لم يكن له من مردود سوى انه ادخل (الإرهاب الديني) [٥٥] . للخصوم السياسيين كآفة جديدة في الصراع السياسي وظلت هذه الآفة ملازمة للدولة السودانية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر . أيضاً ومن خلال تتبع مسارات الأحداث السياسية في السودان خلال مدد زمنية مختلفة ، نجد أن المسؤول الأول عن عدم حسم قضية الحقوق والواجبات في الدولة السودانية على أساس (المواطنة فقط) وإغلاق الباب أمام الدخول في متاهات (الإسلام السياسي) التي ما زال السودان تائها فيها ، هو الأحزاب التي توالت على الحكم بعد ثورة أكتوبر ، لا سيما حزب الأمة ، فالحركة

الاسلامية ضغطت بأقصى ما تستطيع في اتجاه الدستور الاسلامي مستخدمة الخطاب العاطفي (التهييجي) بالرغم من انها لم تكن حزباً مؤثراً ، ووزنها في الجمعية التأسيسية كان ضئيلا جدا لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ، ولكنها نجحت في فرض فكرة الدستور الإسلامي وفي إقصاء الحزب الشيوعي من الساحة السياسية والسبب في ذلك هو ان الحزبين المؤتلفين (الامة والوطني الاتحادي) في الحكم تجاوبا بحماس كبير مع هذه الأهداف ، ترجيحاً لمصالح حزبية ضيقة تتمثل في إقصاء الحزب الشيوعي تماما من الساحة ، ليس بسبب (كفره وإلحاده) _ كما كانوا يدعون _ بل بسبب التحدي السياسي الذي يمثله لهذين الحزبين ، بسبب (نوع القضايا) التي طرحها وحشد الناس حولها آنذاك ، كذلك بسبب نفوذه في الحركة النقابية وبسبب اكتساحه لأغلبية دوائر الخريجين مما مثل بروز قوة سياسية جديدة غير مرحب بها .

وفي الاطار نفسه أسهم حزب الأمة في خرق قواعد الديمقراطية ولم يقتصر ذلك الخرق على التعامل مع الحزب الشيوعي ، بل تعددت مظاهره في الصراعات والتوترات الحزبية بين حزب الأمة بجناحيه والحزب الوطني الاتحادي ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قرار حل الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٦٨ الذي تم بالاتفاق بين الحزب الوطني الاتحادي بقيادة (الأزهري) وحزب الأمة (جناح الهادي) بقيادة (المحجوب) ، في مخالفة واضحة للدستور المؤقت الذي ينص على " استمرار الجمعية التأسيسية لمدة لا تتجاوز سنتين من بداية أول دورة انعقاد لها ولا يجوز حلها " [٥٦] . وقد أقدم (الأزهري والمحجوب) على ذلك لقطع الطريق امام (الصادق المهدي) من العودة الى رئاسة الوزراء ثانية بعد ان نجح في تكوين تحالف جديد داخل الجمعية التأسيسية بين حزب الأمة (جناح الصادق) وجزء من كتلة النواب الجنوبيين بقيادة السيد (وليام دينق) ، هذا التحالف الجديد ضم عدداً من النواب يسمح بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء آنذاك (محمد أحمد المحجوب) ولذلك لجأ (الأزهري) وبإيعاز من الشريف (حسين الهندي) إلى حل الجمعية التأسيسية [٥٧] .

فضلاً عن ما تقدم أبتعد حزب الأمة عن مفهوم التداول السلمي للسلطة وبات ينتهج العنف للاستحواذ على مقاليد الحكم ، وهو ما كان مخالفاً للمبادئ والشعارات التي كانوا ينادون بها ، فعلى سبيل المثال جاءت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ تعبيراً عن توق حقيقي للديمقراطية بين السودانيين ، دون تملك لأدوات مؤسسية ناجعة تضمن استدامة الديمقراطية وتعميقها في الثقافة السياسية السودانية وكان

الأمل عظيماً في تغيير جذري ومستدام ، ينقل البلاد لمرحلة جديدة تحقق فيها غايات الاستقلال الوطني في مجالات الحياة كلها ، ودشنت الثورة صراعا مكشوفا بين (قوى الحداثة والتجديد) مقابل القوى الرجعية التقليدية والمحافظة ، وحملت شعارات أكتوبر مبادئ ومطالب لدولة ديمقراطية حديثة بدءاً من قانون انتخابات جديد ممثل للتطلعات ، مروراً بالوحدة الوطنية وحل مشكلة الجنوب ثم إلغاء الإدارة الأهلية نهاية بالتنمية المستقلة والمتوازنة ، وعدت القوى الرجعية ان القضية مسألة حياة او موت ، لذلك لجأت لكل أسلحتها وأساليبها لوأد مبادئ أكتوبر ، ولم يتردد حزب الأمة في التلويح بالعنف وممارسة الابتزاز في العمل السياسي، فقد حشد مليشياته في ضواحي العاصمة لتسيير المواكب ، وجاء بهم من الأقاليم البعيدة فالحزب لا يملك قواعد في المدن والمراكز الحضرية ، وتحالفت هذه القوى فيما سمي (جبهة قومية متحدة) ضمت الى جانب حزب الأمة الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي ، وقد نجحت في إجبار (سر الختم الخليفة) على تقديم استقالته في ١٨ فبراير ١٩٦٥ .

وبناءً لما تقدم يمكننا القول إن أبرز إشكالات التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان هو غياب (العقلية النقدية) ومن ثم غياب النقد الذي يقترب من جذور الازمات ويتناولها بعمق ، وهذا جعل الاحزاب لا تقيم تجاربها إلا في سياق تبريري غايته التهرب من تحمل المسؤولية التاريخية عن اخطاء فادحة ليس هذا فقط بل تحويل الاخطاء نفسها الى انجازات أحيانا ، الأمر الذي أنعكس على مجمل الأوضاع في السودان .

الخاتمة

رغم مناداة التيارات المدنية السودانية المعاصرة ممثلة في الحزب الشيوعي وحزب الأمة بمبادئ عديدة ، ألا أنهم أبتعدوا عنها كثيراً بل خالفوها صراحةً من أجل السلطة إذ أسهمت التيارات الفكرية السياسية المدنية المعاصرة في السودان في تأصيل مفهوم (مأزق الدولة) وبات هذا الأمر معضلة مستحيلة الحل ، ولم يكن سبب الوقوع في ذلك المأزق هو أن الأحزاب التقليدية ذات القاعدة الشعبية الكبيرة التي تأتي بها الانتخابات إلى الحكم فاقدة الى حد كبير للتأهيل الديمقراطي وضعيفة الأداء في إدارة الدولة ، بل بسبب غياب الديمقراطية كفلسفة وكثقافة سياسية حتى عن المرجعيات الفكرية السياسية المدنية ، مما جعل هذه الأحزاب تتعامل مع مفهوم (الديمقراطية) تعاملا تكتيكياً ، ولا

تعدها من الثوابت الاستراتيجية كما كان هناك معطيات إقليمية ودولية لها أيضا تأثير سلبي في استقرار الخيار الديمقراطي في السودان .

الهوامش:

١) فيصل عبد الله بابكر ، النخبة البيروقراطية السودانية في عهد النميري ، ط ١ ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٩ .

٢) محمد سليمان ، اليسار السوداني في عشرة اعوام : ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ ، مكتبة الفجر للنشر والتوزيع ، واد مدني ، ١٩٧١ ، ص ١٢ .

٣) عبد الخالق محجوب ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني ، ط ٣ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .

٤) احمد سليمان المحامي ، من سجلات الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها على السودان ، ط ١ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٥ . ، ص ص ٤٠ _ ٤١ .

٥) عبد الخالق محجوب ، الماركسية وقضايا الثورة السودانية ، ط ٣ ، دار الوسيلة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٨ .

٦) محمد احمد كرار ، الحزب الشيوعي السوداني : سنوات الغيبوبة ، ط ٢ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤ .

٧) عوض السيد الكرسني ، الفيدرالية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٨ _ ٥٠ .

٨) محمد المكي ابراهيم ، الفكر السوداني : اصوله وتطوره ، ط ٢ ، مطبعة اور للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧ .

٩) محمد وقيع الله احمد ، موقف الحزب الشيوعي السوداني من الاستقلال ، دار الفكر ، الخرطوم ، (د . ت) ، ص ١١ .

١٠) عبد الخالق محجوب ، الماركسية وقضايا الثورة السودانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

١١) محمد ابراهيم نقد ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي ، ط ١ ، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاربعين للحزب الشيوعي ، الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ٨٧ .

١٢) محمد سليمان المحامي ، اليسار السوداني في عشرة اعوام : ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ ، مكتبة الفجر للنشر والتوزيع ، واد مدني ، ١٩٧١ ، ص ٣٤ .

١٣) محمد ابراهيم نقد ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

١٤) محمد سليمان المحامي ، اليسار السوداني في عشرة اعوام : ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٥ _ ٣٨ .

١٥) عبد الخالق محجوب ، الماركسية وقضايا الثورة السودانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

١٦) محمد سليمان المحامي ، اليسار السوداني في عشرة اعوام : ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

١٧) محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، ط ٢ ، الدار السودانية للنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص ٤٥ .

١٨) الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان : عائدة وراجحة ، ط ٢ ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ص ٧ _ ٨ .

١٩) حيدر ابراهيم علي ، ازمة الاسلام السياسي : الجبهة القومية في السودان انموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٤ _ ٤٦ .

٢٠) للمزيد ينظر: دستور حزب الامة ، اللائحة الداخلية لحزب الامة ، ١٩٤٥ . وايضاً دستور حزب الامة ، اللائحة الداخلية لحزب الامة ، ١٩٦٧ .

٢١) حمدنا الله مصطفى حسن ، حزب الامة السوداني : ١٩٤٥ _ ١٩٦٩ ، ط ١ ، الدار السودانية للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٩ ، ص ٤١ .

٢٢) الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان : عائدة وراجحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٣ _ ٣٥ .

٢٣) محجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، ط ١ ، المكتبة الثقافية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٨ .

٢٤) يوسف محمد ، حول قيام التنظيم الشعبي لثورة مايو السودانية ، ط ٢ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٨٧ .

٢٥) يوسف الشريف ، انقسام في حزب الامة واجنحة ثلاثة تتجاذب ، ط ١ ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

٢٦) الصادق المهدي ، صفحات من تاريخ الانصار السياسي ، ط ١ ، دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٠٩ _ ١١٠ .

٢٧) حسن مكي محمد احمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الامس واليوم ، ط ١ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٦ _ ٢٧ .

٢٨) الصادق المهدي ، صفحات من تاريخ الانصار السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤١ _ ٤٢ .

٢٩) لصادق المهدي ، نحو مرجعية اسلامية متجددة ، ط ٢ ، مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١ .

*) تولى حزب الامة السوداني سدة الحكم في السودان على مرحلتين مختلفين من تاريخ السودان المعاصر الاولى كانت خلال المدة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٦٧ ، اما المرحلة الثانية فكانت من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٩ ، وشهدت مرحلة تولي الحزب سدة الحكم الاهتمام بحقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي حسب العديد من الباحثين في الشأن السوداني .

٣٠) حمدنا الله مصطفى حسن ، حزب الامة السوداني : ١٩٤٥ _ ١٩٦٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

٣١) محمد عمر البشير ، التنوع العرقي والاقليمي والوحدة القومية في السودان ، ترجمة : سلوى مكاوي ، ط ٣ ، المركز الطباعي ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٧ .

٣٢) الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان : عائدة وراجحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٧ _ ٧٩ .

٣٣) محمد عمر البشير ، التنوع العرقي والاقليمي والوحدة القومية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .

٣٤) سلامة كيلة ، أزمة الاشتراكية بعد مائة عام من ثورة أكتوبر ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٤ _ ١٦ .

2) Syed Abul Ala Maudoodi , Capitalism – Socialism & Islam , Islamic Book Publishers Lahore – Pakistan , 2000 , p 12 .

1) Muntasser Majeed Hameed, 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65 . p 346 .

٣٧) حسان ريكان خلف وعبد الستار جعيجر عبد ، الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه في السودان حتى عام ١٩٧١ ، مجلة امداد الادب ، مج (١٥) ، العدد (١) ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠٤ .

٣٨) للمزيد ينظر : محمد سليمان ، مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨، ص ص ٩١ _ ٩٦ .

2) Muntasser, M. H. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 18 2022 .

٤٠) إسماعيل محمد علي ، إسلاميون وشيوعيون في السودان : بيننا بحور من الاختلافات الفكرية يفترقون في العقيدة ويتفقون على النظرة الأحادية والمركزية الحزبية ، أندبيندينت عربية ، ٢٠٢٠ ، شبكة المعلومات الدولية ، على الرابط الاتي : https://www.independentarabia.com/node/132421 ، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/٤ .

٤١) محمد سعيد هجرس ، السودان بين مشاكل التعددية والبحث عن هوية ، مجلة المنار ، العدد (٤) ، السنة الأولى ، فرنسا ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٨ .

2) Inass Abdulsada Ali – Batool Hussain Alwan and Sana Kadhim , Leadership and Post-Conflict State Rebuilding: Iraq after 2003 Case Study , Campos / ISSN / Vol. 8, n. 2 / julio-diciembre de, Universidad Santo Tomás / Bogotá D.C. , 2020 .

٤٣) محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل : جدلية التركيب ، مج (١) ، ط ٢ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ص ٣٢٤ _ ٣٢٦ .

٤٤) فؤاد مطر ، الاسلام المحايد في السودان: خواطر وانطباعات (السودان الى أين؟) ، مجلة الطليعة ، العدد (٣٢) ، فرنسا ، ص ص٣٢ _ ٣٤ .

٤٥) نقلاً عن محمد أبراهيم موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ،١٩٧٠ ، ص ٤٤ .

٤٦) جميل الياس عفارة ، مشاكل السودان السياسية ، ط ١ ، شركة الطبع والنشر اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٧٥ .

٤٧) احمد عدنان عزيز ، العنف والتطرف في العراق : مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٦١) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ص ١٨٨ _ ١٩٠ .

٤٨) منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢ .

٤٩) دستور جمهورية السودان لعام ١٩٦٨ ، المادة الاولى .

٥٠) المصدر نفسه ، المادة الثالثة .

٥١) بتول حسين علوان ، العنف في مراجعات مفكري الحركات الاسلامية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٩) مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ص ٩٣ _ ٩٥ .

*) سورة المائدة ، الآية ٤٧ .

٥٢) منصور خالد ، السودان : أهوال الحرب وطموحات السلام (قصة بلدين) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

٥٣) اسعد كاظم شبيب ، النمذجة المذهبية الواحدية للدين : اثر الجانب السياسي في المصادر والمدونات الاسلامية ، مجلة العلوم السياسية العدد (٦٣) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ١٩٦ .

٥٤) منصور خالد ، السودان : أهوال الحرب وطموحات السلام (قصة بلدين) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

٥٥) هالة خالد حميد ، الارهاب وحقوق الانسان بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٤) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ص ٢١١ _ ٢١٥ .

٥٦) دستور جمهورية السودان لعام ١٩٦٨ .

٥٧) أبكر آدم إسماعيل ، الديمقراطية وإشكالية الهوية في السودان ، ط ١ ، المجموعة السودانية للديمقراطية ، الخرطوم ، ٢٠١٣ ، ص ص١٢ _ ١٦ .

المصادر :

اولاً _ الدساتير :

١ _ دستور جمهورية السودان عام ١٩٦٨ .

٢ _ دستور حزب الامة ، اللائحة الداخلية لحزب الامة ، عام ١٩٤٥ .

٣ _ دستور حزب الامة ، اللائحة الداخلية لحزب الامة ، عام ١٩٦٧ .

ثانياً : المعاجم :

١ _ ابي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري ، لسان العرب ، مج ١١ ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، (د . ت) .

٢ _ مشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة : عادل الهواري ، ط ١ ، مكتبة الفالح ، الكويت ، ١٩٨٤ .

ثاالثاً _ المصادر العربية والمترجمة :

١ _ أبكر آدم إسماعيل ، الديمقراطية وإشكالية الهوية في السودان ، ط ١ ، المجموعة السودانية للديمقراطية ، الخرطوم ، ٢٠١٣ .

٢ _ احمد سليمان المحامي ، من سجلات الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها على السودان ، ط ١ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٥ .

٣ _ جميل الياس عفارة ، مشاكل السودان السياسية ، ط ١ ، شركة الطبع والنشر اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٤ _ حسن مكي محمد احمد ، الحركة الطلابية السودانية بين الامس واليوم ، ط ١ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٩٧ .

٥ _ حمدنا الله مصطفى حسن ، حزب الامة السوداني : ١٩٤٥ _ ١٩٦٩ ، ط ١ ، الدار السودانية للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٩ .

٦ _ حميد فاضل حسن ، الدولة اليهودية في الفكر الاسرائيلي ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

٧ _ حيدر ابراهيم علي ، ازمة الاسلام السياسي : الجبهة القومية في السودان انموذجاً ، ط ٢ ، دار قرطبة ، الدار البيضاء ، ١٩٩١ .

٨ _ سلامة كيلة ، أزمة الاشتراكية بعد مائة عام من ثورة أكتوبر ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

٩ _ الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان : عائدة وراجحة ، ط ٢ ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

١٠ _ الصادق المهدي ، صفحات من تاريخ الانصار السياسي ، ط ١ ، دار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١١ _ الصادق المهدي ، نحو مرجعية اسلامية متجددة ، ط ٢ ، مكتبة الشروق الدولية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٢ _ صلاح عبد البديع شلبي ، اقليم الدولة في الفكر والقانون الاسلامي ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٣ _ عبد الخالق محجوب ، الماركسية وقضايا الثورة السودانية ، ط ٣ ، دار الوسيلة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٩٧ .

١٤ _ عبد الخالق محجوب ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني ، ط ٣ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

١٥ _ عوض السيد الكرسني ، الفيدرالية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، ١٩٩٨ .

١٦ _ فيصل عبد الله بابكر ، النخبة البيروقراطية السودانية في عهد النميري ، ط ١ ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠١ .

١٧ _ محجوب عمر باشري ، معالم الحركة الوطنية في السودان ، ط ١ ، المكتبة الثقافية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ .

١٨ _ محمد أبراهيم موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ،١٩٧٠ .

١٩ _ محمد ابراهيم نقد ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي ، ط ١ ، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاربعين للحزب الشيوعي ، الخرطوم ، ١٩٨٥ .

٢٠ _ محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل : جدلية التركيب ، مج (١) ، ط ٢ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٢١ _ محمد احمد كرار ، الحزب الشيوعي السوداني : سنوات الغيبوبة ، ط ٢ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٩٢ .

٢٢ _ محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، ط ٢ ، الدار السودانية للنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٥ .

٢٣ _ محمد المكي ابراهيم ، الفكر السوداني : اصوله وتطوره ، ط ٢ ، مطبعة اور للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٨٩ .

٢٤ _ محمد سليمان ، اليسار السوداني في عشرة اعوام : ١٩٥٤ _ ١٩٦٣ ، مكتبة الفجر للنشر والتوزيع ، واد مدني ، ١٩٧١ .

٢٥ _ محمد سليمان ، مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨.

٢٦ _ محمد عمر البشير ، التنوع العرقي والاقليمي والوحدة القومية في السودان ، ترجمة : سلوى مكاوي ، ط ٣ ، المركز الطباعي ، الخرطوم ، ١٩٩٥ .

٢٧ _ محمد وقيع الله احمد ، موقف الحزب الشيوعي السوداني من الاستقلال ، دار الفكر ، الخرطوم ، (د . ت) .

٢٨ _ منصور خالد ، السودان : أهوال الحرب وطموحات السلام (قصة بلدين) ، مصدر سبق ذكره .

٢٩ _ منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، دار الساقي للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٣.

٣٠ _ يوسف الشريف ، انقسام في حزب الامة واجنحة ثلاثة تتجاذب ، ط ١ ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٣١ _ يوسف محمد ، حول قيام التنظيم الشعبي لثورة مايو السودانية ، ط ٢ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣

٣٢ _ يوسف القرضاوي ، اولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

رابعاً : الدوريات :

١ _ احمد عدنان عزيز ، العنف والتطرف في العراق : مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٦١) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢١ .

٢ _ اسعد كاظم شبيب ، النمذجة المذهبية الواحدية للدين : اثر الجانب السياسي في المصادر والمدونات الاسلامية ، مجلة العلوم السياسية العدد (٦٣) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ .

٣ _ بتول حسين علوان ، العنف في مراجعات مفكري الحركات الاسلامية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٩) ، مركز الدراست الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

٤ _ حسان ريكان خلف وعبد الستار جعيجر عبد ، الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه في السودان حتى عام ١٩٧١ ، مجلة امداد الادب ، مج (١٥) ، العدد (١) ، ٢٠١٨ .

٥ _ فؤاد مطر ، الاسلام المحايد في السودان: خواطر وانطباعات (السودان الى أين؟) ، مجلة الطليعة ، العدد (٣٢) ، فرنسا .

٦ _ جمال محمد السيد ضلع ، الازمة السياسية في السودان : بين طموح السياسات وواقع الممارسات ، مجلة دراسات معاصرة ، العدد (٣) ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة .

٧ _ محمد سعيد هجرس ، السودان بين مشاكل التعددية والبحث عن هوية ، مجلة المنار ، العدد (٤) ، السنة الأولى ، فرنسا ، ١٩٨٥ .

٨ _ هالة خالد حميد ، الارهاب وحقوق الانسان بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٤) ، جامعة بغداد ٢٠١٨ .

خامساً : الرسائل والاطاريح :

١ _ وفاء حسين محمود ، حقوق المرأة في الفكر الاسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

سادساً : الانترنيت :

١ _ إسماعيل محمد علي ، إسلاميون وشيوعيون في السودان : بيننا بحور من الاختلافات الفكرية يفترقون في العقيدة ويتفقون على النظرة الأحادية والمركزية الحزبية ، أندبيندينت عربية ، ٢٠٢٠ ، شبكة المعلومات الدولية ، على الرابط الاتي :

https://www.independentarabia.com/node/132421 ، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/٤ .

سابعاً : المصادر الاجنبية :

1 _Inass Abdulsada Ali – Batool Hussain Alwan and Sana Kadhim , Leadership and Post-Conflict State Rebuilding: Iraq after 2003 Case Study , Campos / ISSN: 2339-3688 e -ISSN: 2500-6681 / Vol. 8, n.º 2 / julio-diciembre de, Universidad Santo Tomás / Bogotá D.C. , 2020 .

2 _ Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361 .

3 _ Muntasser Majeed Hameed "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101 , 2022 .

4 _ Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130 .

5 _ Syed Abul Ala Maudoodi , Capitalism – Socialism & Islam , Islamic Book Publishers Lahore – Pakistan , 2000 .